عسكر يطالب وزير الصحة بإلغاء شرط صلاحية البطاقة الأمنية لعلاج «البدون»

عسكر العنزي

استغرب النائب عسكر العنزي التعميم الصادر من وكيل وزارة الصحة والمتعلق بعلاج غير محددي الجنسية في المستشفيات والمراكز الصحية.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن التعميم اشترط أن تكون البطاقة الأمنية سارية الصلاحية رغم أن وزير الصحة د.باسل الصباح أعلن غير مرة أن البدون الذين لم تجدد بطاقاتهم بإمكانهم العلاج حتى مطلع أكتوبر المقبل.

وتساءل كيف تدار الأمور بوزارة الصحة؟ فالوزير يعلن مشكورا عن علاج من انتهت بطاقاتهم، بينما يصدر الوكيل تعميما بضرورة ابراز بطاقة صالحة عند العلاج. وطالب عسكر ن وزير الصحة بالتدخل السريع لإيقاف هذا التعميم والذي جاء بناء على اجتماع عقده ممثلو وزارة الصحة مع الجهاز المركزي لمتابعة أوضاع غير محددي الجنسية.

وأكد رفضه تلك الاجراءات التي تزيد الأمور تعقيدا وتفرض المزيد من الممارسات والضغوط غير الانسانية على فئة البدون، معتبراً أن الطبابة والعلاج من الأمور الانسانية التي يجب عدم خضوعها لأي إجراءات. وطالب عسكر بإلغاء التعميم الذي صدر من وكيل وزارة الصحة واتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تضع حدا للعبث بمشاعر الاخوة البدون.

جلسة خاصة اليوم لإقرار 3 قوانين و 8 ميزانيات حكومية

الغانم: غاب التنسيق عن جلسة الأمس.. وفض دور الانعقاد يوم الخميس

ربيع سكر

أوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه قام أمس برفع الجلسة الخاصة ولم تعقد لعدم وجود نصاب نيابي وقال الغانم : بالاضافة إلى أن الحكومة ابلغتني رسميا أنها لن تحضر وبناء على ذلك رفعت الجلسة لافتا الى أنه من حق النائب أن يبدي رأيه بعدم حضور الحكومة ولكن أن يتحدث عن ادارة مجلس الأمة فنحن نقول أن المجلس اتبع الاجراءات اللائحية ووجه الدعوة رغم أن مقدم الدعوة خالف الكثير من الاجراءات اللائحية ، أولا من ابجديات اللائحة أن من يوعز إلى اللجان البرلمانية باستعجال التقارير هو المجلس وليس رئيس المجلس أو مقدمو الطلب.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين كان بالامكان أن يكون هناك انجاز أكبر لو كان هناك تنسيق أعلى ولكن اعتقد أن هناك العديد من الاتصالات والتنسيق جار بين النواب الذين يرغبون فعلا بإنجاز شيء مع الحكومة فيما يخص بعض القوانين التي عليها توافق.

وقا الغانم : ان جلسة الغد ستكون جلسة خاصة وتم التنسيق عليها مع النواب و الحكومة معا وذكرت ذلك عندما رفعت الجلسة اليوم ، متوقعا ان تعقد الجلسة غدا لإنجاز جدول الاعمال المخصص والذي يتضمن 3 قوانين وتقرير وميزانيات ، وبعد ذلك لدينا جلسة الثلاثاء الجدول الأساسي فيها سيكون ميزانيه هيئة الاستثمار وميزانية النفط ، والاربعاء سيكون لمناقشة ميزانية الدولة ومناقشة الحالة المالية للدولة، والمرسوم صدر وسيكون فض دور الانعقاد يوم الخميس المقبل 28 الجاري بإذن الله.

ووجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة إلى عقد جلسة خاصة اليوم الاثنين وذلك لمناقشة عدد من القوانين منها قانون الشركات وقانون انشاء هيئة مكافحة المنشطات وقانون مساهمة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية كلجنة التحقيق في ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للعام المالي 2007 / 2008 و المتعلقة بشراء احد النواب اثناء عضويته في مجلس سابق لأسهم حكومية من إحدى الشركات.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة مناقشة عدد من تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن قوانين ربط ميزانيات 8 جهات حكومية للسنة المالية الجديدة 2018 / 2019 وهي : هيئة مكافحة الفساد وهيئة الغذاء والتغذية وهيئة المعلومات المدنية و هيئة الشباب وهيئة الرياضة وهيئة القرآن والسنة و هيئة التعويضات عن خسائر الغزو العراقي و مجلس الأمة.

رفع الجلسة امس

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد رفع الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها امس الأحد بناء على طلب مقدم من بعض الأعضاء استنادًا إلى أحكام المادة 72 من اللائحة التنفيذية، وذلك لمناقشة تقارير عدد من اللجان والاقتراحات بقانون.

وقال الغانم «ترفع الجلسة لعدم وجود نصاب،وأبلغت من قبل الحكومة انها لن تحضر هذه الجلسة وبالتالي لن يكون هناك جلسة، وغدا جلسة خاصة».

وكان من المقرر أن تناقش جلسة اليوم الموضوعات التالية:

1 –التقرير التاسع والعشرين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية والاقتراحات بقوانين في شأن التعيين بالوظائف القيادية ذات الصلة (وعددها 6).

2 – التقرير الثالث والأربعين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن:

1 – الاقتراح بقانون في شأن منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

2 – الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (69 مكررًا) إلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

3 – الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م.

4 – تكليف اللجنة الاستعانة بشركة للحسابات الاكتوارية خارجية حيادية على أن تقدم اللجنة بهذا الشأن تقريرها خلال ثلاثة أشهر من جلسة مجلس الأمة المنعقدة بتاريخ 10/01/2018م.

–3 اقتراح معادلة الشهادات العلمية الصادرة من دار القرآن الكريم بمثيلاتها.

4 – التقرير الخامس والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية وعددها (3) وتعديل مقدم على الاقتراح بقانون الأول.

5 – اقتراح بقانون بإضافة مادة جديده برقم (87 مكررًا) بشأن المناقصات العامة.

–6 قانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح بدلات أو مكافأة لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

7 –أ– التقرير الرابع والعشرين للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (8).

ب– التقرير السابع للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (21).

–8 التقرير الرابع والستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (220 مكررًا) إلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

9 – التقرير الخامس والستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن:

1 – الاقتراح بقانون بتعديل نص المادة (61) من القانون رقم 16لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

2 – الاقتراح بقانون بتعديل المادة (61) من القانون رقم 16لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

الغانم يرفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب

.. ويصرح للصحافيين بعد رفعها

التعاون لا يتحقق من طرف واحد

هايف والعتيبي: عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة أمر مؤسف

ربيع سكر

أعرب النائبان محمد هايف وخالد العتيبي عن أسفهما لعدم انعقاد الجلسة الخاصة التي كان مقررا عقدها اليوم الأحد لمناقشة عدد من تقارير اللجان والاقتراحات بقوانين.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «طلب الجلسة الخاصة يحتوي على عدد من القوانين المهمة المتأخرة، ونحن في نهاية دور الانعقاد ويفترض أن نقدر مثل هذه الأمور ولا نؤخر مصالح المواطنين ونعمل للمصلحة العامة».

وبين أن الطلب قدم بتاريخ 30 مايو الماضي وليس طلبا مفاجئا وكان بإمكان الحكومة أن تنسق مع المجلس بشأن انعقاد الجلسة، موضحا أن الحكومة ليست مجبرة على التصويت وإذا كان لديها رأي بشأن هذه القوانين يمكن أن تحضر الجلسة وتبدي رأيها.

واعتبر أن الاعتذار عن حضور الجلسة بهذه الطريقة أمر مؤسف جدا ويؤكد عدم الجدية من إدارة المجلس ومن الحكومة في عقد جلسات مهمة قدم بشأنها طلب موقع من النواب.

وأضاف «يفترض أن يحترم رأي المجلس؛ حيث إن التعاون لا يكون من طرف واحد وإذا كانت الحكومة تطالبنا بالتعاون فيفترض أيضا منها أن تبدي التعاون مع المجلس وأن تقدم عذرا مقبولا.

وأوضح أن تحديد موعد الجلسة في الطلب عند تقديمه في 30 مايو الماضي تم على أساس عدم وجود جلسة لمجلس الوزراء، متمنيا ألا يستمر التعامل مع مصالح البلاد والعباد بمثل هذه الصورة التي تنم عن استخفاف وعدم اهتمام وعدم احترام رأي المجلس بهذه الطلب الذي يحتوي قوانين مهمة.

وقال هايف «نسأل الله ان يصلح أحوال الحكومة وأحوال المجلس وان نتعاون للنأي بالكويت إلى بر الأمان والإصلاح ومحاربة الفساد وإقرار قوانين مهمة مثل هذه القوانين، مؤكدا ان الكويت تستحق حكومة فاعلة ومنجزة ومجلس أمة وإدارة مجلس أمة منجزة ومهتمة بالقضايا المواطنين.

وأوضح أن هذه الجلسة لا تحمل الحكومة ولا المجلس وقتا كثيرا وخاصة اننا على مشارف العطلة الصيفية، ولا يوجد عذر أن نبخل على الوطن والمواطن بهذا الوقت البسيط المخصص للجلسة خاصة أن لدى الأعضاء إجازة طويلة تمتد لأربعة أشهر. ومن جهته قال النائب خالد العتيبي « كان على الحكومة ان تتعامل مع الطلب المقدم لعقد الجلسة بشكل لائحي بعد ان تم تحديد موعد له وتحضر كما حضرت من قبل جلسات مشابهة ولا اعرف السبب في عدم حضور الحكومة، وكان من المفترض ان تأتي وتدلي برأيها وتترك القرار الاخير للمجلس».

وأضاف أن «الادعاءات التي تشير الى عدم وجود تقارير لتتم مناقشتها والتصويت عليها هي ادعاءات باطلة فهناك ستة تقارير كان يمكن ان تتم مناقشتهم والتصويت عليها وكلها تعديلات ينتظرها الشارع لقوانين مهمة مثل (التعيينات القيادية – منع تقاضي فوائد عن قروض التأمينات، الادارة العامة للتحقيقات ، التعديل على قانون المعاقين ، إجراءات المحاكمات الجزائية ، التعديل على قانون الجزاء).

ووصف العتيبي التخمينات التي ترجع عدم حضور الحكومة الجلسة الى رفضها للمقترحات في اللجان المختصة بالمؤشر الخطير، قائلا الحكومة بذلك تؤسس لسياسة جديدة ، تحضر الجلسات التي توافق على مقترحاتها في اللجان وتغيب عن الاخرى التي لا تتوافق مع سياستها.

واعتبر ان الحكومة تتعنت في استخدام أدواتها وتؤجج بهذا التعسف العلاقة بين المجلس في دور الانعقاد المقبل وما تبقى من عمر المجلس بهذه السياسة. واختتم العتيبي تصريحه قائلا لن ننسى التعديلات على قانون المعاقين التي ينتظرها شريحة كبيرة من هؤلاء الفئة المظلومة وسنسعى في دور الانعقاد المقبل الى الدفع للتصويت على هذه المقترحات للتخفيف على اهالي المعاقين الذين يعانون الكثير وكذلك الأمر بالنسبة للتعديل على قانون التحقيقات وكذلك معالجة الرسوب الوظيفي.

هايف يصرح للصحافيين

حريصون على التعاون بين السلطتين

الخرافي: مجلس الأمة نسق مع الحكومة لعقد جلسة خاصة اليوم

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي حرص السلطة التنفيذية على التعاون مع السلطة التشريعية بكل السبل الممكنة، لافتا الى ان الحكومة ابلغت اعتذارها لرئيس مجلس الأمة عن حضور الجلسة الخاصة المقررة امس .

وقال الجارالله في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية إن مجلس الوزراء قدم موعد اجتماعه الاسبوعي الى امس الأحد حتى تتمكن الحكومة من حضور جلسة مجلس الأمة الخاصة المقرر عقدها اليوم وتم التنسيق بشأنها والاتفاق على موعدها بخلاف جلسة اليوم. أما بشأن القوانين المدرجة على الجلسة الخاصة التي كان من المقرر عقدها امس فأكد الجارالله استعداد الحكومة للعمل مع اللجان البرلمانية خلال فترة الصيف لمناقشتها والوصول الي توافق عليها واستكمال تقاريرها لتكون جاهزة لمناقشتها خلال دور الانعقاد المقبل. وقال ان جلسة الامس تضمنت بعض القوانين التي لا تزال تناقش في اللجان البرلمانية ولم يتم الانتهاء من تقاريرها ولم تبدي الحكومة رأيا بها. وأكد الجارالله ان الحكومة تعمل على إعداد حزمة من التشريعات المطلوبة ضمن الأولويات الحكومية وخطة التنمية خلال فترة الصيف لتكون جاهزة لإقرارها بدور الانعقاد المقبل اذ تسعى الى ان يكون حافلا من ناحية الإنجاز التشريعي ضمن الاولويات الحكومية والنيابية بالتعاون مع الاخوة النواب.

«نفط الكويت» لم تحقق الطاقة المستهدفة رغم ضخامة الاستثمارات

«الميزانيات»: خسائر «الناقلات» التشغيلية تتفاقم

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروعي ميزانيتي شركتي ناقلات النفط الكويتية ونفط الكويت للسنة المالية الجديدة 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة عن السنة المالية 2016/2017 .

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد إنه بالنسبة لمشروع ميزانية شركة ناقلات النفط تبين ما يلي:– ناقشت اللجنة، أمر تعويض مؤسسة البترول لخسائر شركة ناقلات النفط وكان ذلك في السنة المالية 2013/2014 ، واتضح للجنة أن قرار المؤسسة بدعم الشركة يصعب معه الوقوف على ربحية الشركة الحقيقية وتقييم أدائها ، لذا فإنه من الأجدر تحويل الشركة لمركز تكلفة على المؤسسة وبذلك يكون تقييم أدائها مبنيا على مدى ضبطها لمصروفاتها ، حيث إنه اتضح للجنة أن ما تحملته المؤسسة منذ تطبيق قرار التعديل حتى نهاية السنة المالية 2016/2017 بلغ 150 مليون دينار.

– لم تطبق مؤسسة البترول توصية اللجنة بضرورة إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة قبل تقديم الدعم لها للوقوف على كفاءة الأداء التشغيلي لها ، وبأن اللجنة لا تعترض على دعم المؤسسة لشركاتها بشرط أن يكون المركز المالي لتلك الشركات واضحا وحقيقيا وليس لتغطية خسائرها.

– وفقا لتقديرات السنة المالية 2018/2019 فإن الخسائر التشغيلية ارتفعت بنسبة 50% عما هو مقدر في 2017/2018 بينما بلغت الخسائر التشغيلية في 2016/2017 مبلغ 8.9 ملايين دينار، بينما تم تقدير صافي الخسائر في 2018/2019 بمبلغ 19.7 مليون دينار بفارق 164% عما هو مقدر كصافي ربح في 2017/2018 فيما بلغ صافي الربح الفعلي للسنة المالية 2016/2017 مبلغ 8.9 ملايين دينار.

– أكدت اللجنة ضرورة اتخاذ قرار بشأن معالجة الوضع المالي للشركة خاصة بعد توقف الدعم ومحاولة لإيجاد بدائل.

– ناقشت اللجنة ، عدم حسم ملف قضايا اختلاسات الناقلات حتى تاريخه بشكل نهائي رغم صدور أحكام قضائية لصالح شركة ناقلات النفط الكويتية بـ138 مليون دولار وفق إفادة ديوان المحاسبة.

– طالبت اللجنة بإعادة النظر في رفع الحضر عن المقاول الخاص بعقد تسفين أسطول ناقلات الشركة والمتسبب بأضرار أدت إلى حالات إصابات ووفاة للعاملين نتيجة لعدم تلبية المقاول لإجراءات الجودة والسلامة وعدم قيامه بأداء الأعمال المناطة إليه.

– ناقشت اللجنة الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة والتي تركز معظمها في محور المشاريع والعقود وبنسبة 47% من إجمالي الملاحظات والناتجة عن تأخر الشركة في إجراءات الطرح والترسية أو التأخر بالبدء في تنفيذ المشاريع وما ينتج عنه من أعباء مالية. وقال عبدالصمد إنه بالنسبة لمشروع ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية الجديدة 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة عن السنة المالية 2016/2017 تبين ما يلي:

– أكدت اللجنة ضرورة تلافي أمر تأخر ورود ميزانية مؤسسة البترول وشركاتها التابعة حيث تم ارسالها في نهاية الدورة البرلمانية رغم الحاح اللجنة بالاستعجال فيها الأمر الذي يعرقل عمل اللجنة.

– فيما يخص شركة نفط الكويت وأهم ما ورد عليها من ملاحظات فقد كان أبرزها يتركز في محور المشاريع والعقود وبنسبة 52% كما أن هناك ملاحظات مستمرة لأكثر من سنة مالية بلغت نسبتها 19 % .

– تؤكد اللجنة أنه لا يوجد تقدم فعلي في حل مثل تلك الملاحظات رغم اتخاذ إجراءات من قبل الشركة لتسوية البعض منها حيث إن جوهر الملاحظات يتكرر سنويا في ممارسات تم رصدها خلال دراسة اللجنة لملاحظات ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2016/2017، حتى أصبحت الأسباب المؤدية لمثل تلك الملاحظات ظاهرة تعاني منها الشركة وهي الخلل في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية وتعثر بعض المقاولين وضعف قدرات البعض الآخر لتنفيذ المشاريع.

– اتضح للجنة أيضا عدم التخطيط الفني والمالي السليم وما نتج عنه من عدم الدقة في تقدير تكلفة بعض المشاريع المدرجة في الميزانية ما أدى إلى طلب اعتمادات إضافية خلال السنة المالية 2016/2017 بلغ ما أمكن حصره 182 مليون دينار، وقد كان لذلك آثار سلبية في كثرة الأوامر التغيرية ، والتي صرح إليها آنفا والمرتبطة بالإنتاج، وبررت الشركة بأن العائق أمام ذلك هو التزامها بحصتها من الأوبك والمحددة لقدرتها الإنتاجية حيث تبين عدم وصول الشركة للكميات المخطط لها وبفارق 84 ألف برميل يوميا، أما بالنسبة للغاز فقد انخفض بنسبة 17% عن ما هو مستهدف بالرغم من ضخامة الاستثمارات التي تنفذها الشركة.

– لاحظت اللجنة تطور جملة تكاليف الإنتاج لتبلغ 10.4 مليارات دينار وبزيادة قدرها 122 % عن سنة الأساس 2008/2009 ، و40% منها ماهو ناتج عن ارتفاع الأسعار وفقا للتعاقد الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أنه لايمكن تلافيها!! في حين أكدت اللجنة وجوب إيجاد آلية لتقليص هذا الكم من الأوامر التغيرية لتعاقدات الشركة.

– أكدت اللجنة ضرورة احكام صيغ العقود المبرمة مع الأطراف الأخرى كونه سببا آخر لبعض الملاحظات وتضمين العقود لكافة البنود التفصيلية للحد من التباين في التفسيرات منعا لأي منازعات مستقبلية.

– تبين للجنة، عدم تحقيق الشركة للطاقة الإنتاجية المستهدفة من النفط والغاز وذلك يرجع إلى أن العديد من مشاريعها قد نالها جوانب القصور المشار الاستشاري الذي قامت به الشركة ، إلا أن ذلك لم ينعكس بالشكل المطلوب في تحقيق الطاقة الإنتاجية المستهدفة من شركة نفط الكويت ووجود تذبذب في الإنتاج الفعلي للنفط الخام.

– أكدت اللجنة ووفق ما تمت مناقشته أن عدم اتخاذ الشركة اجراءات جادة حول تكرار ما يسجله ديوان المحاسبة من مآخذ خاصة التي تشوب المشاريع النفطية بات يعد أمرا غير مقبولا لاسيما أن سبق أن بينت اللجنة ذلك في تقريرها السابق وأن الشركة لا تعالج السبب الرئيس لأسباب نشوء هذه المآخذ التي تحول دون تكرارها وبأنماط مختلفة سنويا.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات